

ملخص تنفيذي

يقف العالم على أعتاب مرحلة جديدة من تدفقات رؤوس الأموال، ويسلّط هذا التقرير الضوء على ملامح تلك المرحلة.

انخفضت تدفقات رؤوس الأموال خلال السنوات الماضية، ولم تصل إلى المستويات التي بلغتها قبل الأزمة المالية العالمية.

- لا يزال إجمالي حجم الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية حول العالم مرتفعاً ويقدر بنحو 12 تريليون دولار، على الرغم من تباطؤ معدّل نموّها.
- شهد 25 اقتصاداً من اقتصادات أسواق النمو ارتفاعاً كبيراً في إجمالي تدفقات المحافظ الاستثمارية منذ عام 2022، على شكل أدوات دين وحقوق ملكية، وذلك بحسب دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية. لكن لم تصل تلك التدفقات إلى المستويات القياسية التي شهدتها الدورات السابقة، بعد الانخفاض الشديد الذي شهدته خلال فترة الجائحة.

وتُظهر هذه المعطيات تغييراً ملحوظاً في الأساليب التقليدية لتدفق وجمع رؤوس الأموال.

يعتمد هذا التغير على اتجاهين رئيسيين:

1. تتصف تدفقات رؤوس الأموال العالمية بتعدّد مصادرها وتركّزها بشكل متزايد على مجموعة متنوعة من الوجهات الاستثمارية. وهذا المنحى الناشئ يظهر بشكل واضح في المحافظ الاستثمارية، والأنشطة التجارية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. ارتبطت تدفقات رؤوس الأموال في الماضي بعوامل عالمية بشكل رئيسي مثل السيولة، وتقلبات السوق، لكن تتزايد أهمية عوامل محلية مثل النمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري، وتفضيلات المستثمرين.

ونتيجةً لهذه التغييرات، تحول العديد من الأسواق الأكثر ديناميكيةً إلى وجهات مصدّرة ومُستقبلة لتدفقات رؤوس الأموال في الوقت ذاته، بعد أن كانت تقتصر في السابق على أسواق متقدمة مثل الولايات المتحدة.

نشوء تعدّدية المراكز المالية

يعدّ النمو المتسارع لرؤوس الأموال السيادية أحد أبرز عوامل التغيير، حيث يبلغ عدد صناديق الثروة السيادية المعتمدة عالمياً في الوقت الحالي 176 صندوقاً، بزيادة قدرها 73 صندوقاً خلال العقد الماضي فقط. كما ارتفع الحجم الإجمالي للأموال التي تُديرها تلك الصناديق ليتجاوز 12 تريليون دولار، أي تضاعف حجمه خلال العقدين الماضيين. ويتجه عدد متزايد من صناديق الثروة السيادية نحو تخصيص رؤوس المال للاستثمار في مشاريع تحفّز التنمية الاقتصادية في السوق المحلي، والتي كانت تُخصّص سابقاً للاستثمارات الخارجية.

تعدّدية المراكز المالية تفتح آفاقاً جديدة أمام دول الجنوب العالمي

يعتقد الكثير من كبار المستثمرين أن الوقت قد حان كي تؤسس دول الجنوب العالمي أسواق الادّخار الخاصة بها، وتستخدم رؤوس أموالها بصورة استراتيجية أكبر، بالإضافة إلى خلق بيئة ملائمة ونظم مالية متطورة وقادرة على جذب رؤوس الأموال العالمية. كما يمكن لتلك الدول التركيز على إنشاء الأسس التقنية للأسواق المالية العالمية، مثل أنظمة التسوية المالية، والمؤشرات، والتصنيفات، وأن تكون أوراقها المالية متوافقة مع المعايير والمؤشرات العالمية.

التحدي الأكبر يكمن في الاحتفاظ برؤوس الأموال بعد استقطابها

لتعزيز مرونة تدفقات رؤوس الأموال، تظهر آليات جديدة ومبتكرة لهيكله الصناديق الاستثمارية بطريقة تجمع بين أثر التمويل التنموي والعوائد المحقّقة من القطاع الخاص. كما يمكن لتأسيس المراكز المالية العالمية أن يلعب دوراً مهماً في التخفيف من حدّة التقلبات التي تشهدها تدفقات رؤوس الأموال، وذلك من خلال وضع السياسات المواتية، وإرساء عوامل الاستقرار، وجذب أبرز الجهات الفاعلة في القطاع المالي وتشجيعها على تأسيس مقرّات لها، وبالتالي تعزيز دورها في دعم وتعزيز الاقتصاد.

العديد من الحالات مثل الإمارات، وسنغافورة، وماليزيا تعكس الأثر المتنامي لعوامل الجذب

هناك العديد من العوامل، مثل الاستقرار السياسي، واستقرار سعر الصرف، والاستقرار المالي، التي تشكل حوافز إضافية لاستقطاب تدفقات رؤوس الأموال العالمية. وبفضل الإصلاحات الهيكلية الشاملة التي تم إجراؤها في السوق والتدابير التي تم اتخاذها لزيادة جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين الأجانب، تشهد الإمارات وسنغافورة مستويات قياسية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين يشهد قطاعا الخدمات والإنتاج في ماليزيا ازدهاراً ملحوظاً بفضل ضخ استثمارات كبرى من قبل عدّة دول مثل هونغ كونغ، واليابان، والولايات المتحدة.